كلية طرابلس للعلوم والتقنية
مجلة كلية طرابلس للعلوم والتقنية
مجلة علمية مُحكمة - نصف سنوية
المجلد الأول - العدد الثاني - يناير 2026
رقم الإيداع القانوني للمجلة (148 / 2025) دار الوطنية بنغازي - ليبيا

أثر الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية بالمصرف الليبي الخارجي

The impact of governance on accounting disclosure and the quality of financial reports at the Libyan Foreign Bank

أ. بشير فرج سالم زايد
محاضر - قسم المحاسبة - كلية العلوم الإدارية والمالية التطبيقية

Bashir Farg .S. Zayed
Lecturer, Tripoli College of Science and Technology

bashirfarg@yahoo.com

أ. مصطفى فرج عبد السلام علي
أستاذ مساعد - قسم المحاسبة - كلية طرابلس للعلوم والتقنية

Mostafa farg. A. Ali
Assistant Professor - Accounting Department - Tripoli College of Science and Technology

mostafaferjani689@gmail.com

المستخلص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على الحوكمة وأثرها على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية بالمصرف الليبي الخارجي ، ومن أجل تحقيق ذلك تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي للحصول على البيانات والمعلومات المتعلقة بالإطار النظري، ويتكون مجتمع الدراسة من اعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين ، وكذلك الموظفين بالإدارة المالية، والإدارات والاقسام ذات العلاقة بالإدارة المالية للمصرف وتم استخدام الاستبانة كوسيلة لجمع البيانات الأولية المتعلقة بموضوع الدراسة ، حيث تفريغها وتحليليها باستخدام البرنامج الإحصائي وتوصلت الدراسة إلى أن المصرف يلتزم بضوابط قواعد الحوكمة مما يعزي زيادة درجة الافصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية.

الكلمات الرئيسية: آليات الحوكمة، الإفصاح، جودة التقارير المالية

Abstract:

The study aimed to examine governance and its impact on accounting disclosure and the quality of financial reports at the Libyan Foreign Bank. To achieve this, the descriptive analytical approach was used to obtain data and information related to the theoretical framework. The study population consisted of members of the Board of Directors, executive managers, as well as employees in the financial department and other related departments and divisions within the bank. A questionnaire was used as a tool to collect primary data related to the study topic. The data was processed and analyzed using a statistical program. The study concluded that the bank adheres to governance controls and regulations, which leads to an improvement in the degree of accounting disclosure and the quality of financial reports

المقدمة: *Introduction*

في ظل التطورات السريعة في الاقتصاد والتحديات المتصاعدة التي يواجها النظام المالي العالمي، أصبحت الحوكمة تُمثل عنصراً أساسياً لتحقيق الاستقرار المالي وتعزيز الشفافية والمساءلة داخل المؤسسات المصرفية، فالقطاع المصرفي يعتبر من أكثر القطاعات حساسية وتأثيراً على الاقتصاد الكلي، حيث تلعب المصارف دوراً محورياً في تعبئة الموارد المالية وتوجيهُها نحو الاستثمار والإنتاج مما يجعل من الضروري إخضاع هذا القطاع لإطار حوكمة لكي تحد من المخاطر المحتملة خاصة في بيئة تتسِم بتقلبات الأسواق وكثرة المتغيرات التنظيمية وبالتالي فإن عدم تطبيق آلية الحوكمة والممارسة السليمة، سيؤدى إلى ضمور السلامة المصرفية مما يؤدي إلي غياب ضمان جودة الأداء بسبب التأثير السلبى على مستوى الإفصاح المحاسبى وجودة التقارير المالية ، فتطبيق الحوكمة يعتبر أحد أهم الدعائم والركائز الأساسية التي تهدف إلى تحقيق النمو والتنمية وجذب الاستثمارات، فالمستثمرين قبل توجيه استثماراتهم يبحثون عن الشركات التي تتمتع بهياكل حوكمة سليمة وقوية تضمن مستوى معين من الدقة ،

وهذا النظام يستند في تطبيقه على مبادئ أساسية تتمثل في الشفافية والمساءلة والمسؤولية والعدالة، بالإضافة إلى الدور الذي تلعبه آليات الحوكمة في تحسين الأداء المالي والوظيفي للشركات، وكل هذا بهدف إحكام وتعزيز الرقابة فيها، وقد تجلت أهمية الحوكمة في القطاع المصرفي بشكل ملحوظ عقب الأزمات المالية إلى التفكير في كيفية حماية المستثمرين من أخطاء مجالس الإدارة وزيادة الاهتمام بالدور الذي تلعبه حوكمة الشركات لضمان اتخاذ قرارات سليمة تخدم استِدامة المؤسسات وتحافظ على حقوق المتعاملين معها، وفي السياق المصرفي تكتسب الحوكمة أهمية مضاعفة نظراً لطبيعة النشاط المصرفي الذي يقوم على الثقة والالتزام والرقابة الدقيقة، مما دفع الهيئات الدولية، إلى تعزيز أُطر الحوكمة وتبني معايير أكثر انضباط في مجالات الإفصاح وإدارة المخاطر.

مشكلة الدراسة: *study problem*

تُعد الحوكمة من الموضوعات الجوهرية التي تحظى باهتمام متزايد في بيئة الأعمال الحديثة، خاصة في ظل الأزمات المالية المتتالية والطلب المتزايد على الشفافية والمساءلة حيث تقوم حوكمة الشركات على توطيد العلاقة بين المستثمرين، ومجالس الإدارة والمديرين التنفيذيين وحملة الأسهم وغيرهم، بهدف زيادة حجم استثمارات حملة الأسهم أقصى درجة ممكنة على المدى الطويل، وذلك عن طريق تحسين أداء الشركات وترشيد اتخاذ القرارات فيها، ويتضمن ذلك إعداد حوافز وإجراءات تخدم مصالح حملة الأسهم وتحترم في نفس الوقت مصالح غيرهم بالشركة، ولقد أصبحت حوكمة الشركات عنصرا أساسيا في تحقيق الشفافية والنزاهة في القوائم المالية بما يحسن المحتوى المعلوماتي لهذه القوائم ويضمن توفير معلومات ذات قيمة مما يزيد من كفاءة هده المؤسسات وتطوير ممارساتها، وعلى وجه الخصوص في القطاع المصرفي حيث اكتسبت الحوكمة أهمية مضاعفة نظراً لحساسية هذا القطاع وتأثيره المباشر على الاستقرار الاقتصادي، لكن هناك تبايناً في مدى التقيد قواعد او مبادئ الحوكمة، مما يثير التساؤل حول تأثيرها الفعلي على جودة الإفصاح المحاسبي وموثوقية المعلومات المالية التي تعرضها المصارف.

حيث نحاول في هذه الدراسة الإجابة على التساؤل التالي:

إلى أي مدي يمكن أن تساهم مبادئ الحوكمة في تفعيل الافصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية بالمصارف؟

للإجابة على هذا التساؤل لا بد من طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية لغرض الإلمام بموضوع الدراسة كما يأتي:

- الى أي مدي يمكن أن تساهم قاعدة او مبدأ توفر مقومات أساس محكم وفعال لقواعد او مبادئ الحوكمة في تفعيل الافصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية في القطاع المصرفي؟
- إلى أي مدي يمكن أن تساهم قاعدة او مبدأ توفر مقومات تدعم أصحاب المصالح على تعزيز وزيادة درجة الافصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية في القطاع المصرفي؟
- إلى أي مدي يمكن أن تساهم قاعدة او مبدأ توفر مقومات الإفصاح والشفافية على زيادة درجة الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية في القطاع المصرفي؟

فرضيات الدراسة: *study hypotheses*

في ضوء ما تم طرحه من تساؤلات حول موضوع البحث، تم وضع مجموعة من الفرضيات التي نسعى لاختبارها وهي على النحو التالي:

أ – الفرضية الرئيسية:

الفرضية العدمية HO: لا يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لقواعد او مبادئ الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية في القطاع المصرفي حالة الدراسية عند مستوى الدلالة.($\propto$= 0, 05) .

ب-الفرضيات الفرعية :تضم:

الفرضية العدمية HO1: لا يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لقاعدة توفر او مبدأ مقومات أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة على الافصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية في القطاع بالمصرفي حالة الدراسية عند مستوى الدلالة.($\propto$= 0, 05)

الفرضية العدمية HO2 : لا يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لقاعدة او مبدأ توفر مقومات تدعم أصحاب المصالح على تعزيز وزيادة درجة الافصاح المحاسبي وجودة التقارير في القطاع بالمصرفي المالية حالة الدراسية عند مستوى الدلالة.($\propto$= 0, 05)

الفرضية العدمية HO3: لا يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لقاعدة او مبدأ توفر مقومات الإفصاح والشفافية على زيادة درجة الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية بالمصارف حالة الدراسية عند مستوى الدلالة ($\propto$= 0, 05)

أهداف الدراسة: *Study objectives*

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، يمكن تجسيدها في:

1. توضيح مفهوم الحوكمة المؤسسية بصفة عامة والحوكمة في المصارف بصفة خاصة.

تسليط الضوء على قواعد أو مبادئ الحوكمة وركائزها وآليات تجسيدها في لمصارف.

2. التعرف على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية في القطاع المصرفي وذلك بغرض إعادة الثقة فيها لتجسيد وتطبيق مبادئ الحوكمة في لمصارف.
3. محاولة معرفة مدى استجابة المصارف الليبية للتطورات الحاصلة في مجال الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية بالمصارف والوقوف على مدى مساهمتها في إرساء مبادئ الحوكمة.

أهمية الدراسة: *Study importance*

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تحدد أهم قواعد او ضوابط التي يجب أن تتبعها بالمصارف الليبية في مجال الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية في القطاع المصرفي، بالإضافة إلى التعرف على واقع التزامها بتلك الضوابط، وتحديد أوجه القصور إن وجدت وسبل معالجتها، وهو ما قد يساهم في الحد من المخاطر المرتبطة بإعدام استخدام تلك الضوابط.

منهجية الدراسة: *Study methodology*

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في إجراء الدراسة التطبيقية لكونه من أكثر المناهج استخداماً في الدراسات الاجتماعية والإنسانية، وفيما يتعلق بالمصادر الأولية تم الاعتماد على الاستبانة، حيث تم تصميمها وتوزيعها خصيصا لغرض الدراسة، وكذلك تم تفريغ الاستبانة من خلال استخدام برنامج (SPSS) حزمة البرامج الإحصائية، حيث تم حساب الاختبارات الإحصائية المناسبة والضرورية لموضوع الدراسة.

يتكون مجتمع الدراسة من عضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين و موظفين الإدارة المالية، والإدارات والاقسام ذات العلاقة بالإدارة المالية بالمصرف الليبي الخارجي، وقد تم توزيع عدد (40) استبانة، حيث تم استرجاع (35) إستمارة من إجمالي الإستمارات الموزعة، وبعد عملية الفرز تقرّر الإبقاء على (32) إستمارة كاملةً نظراً لإستيفائها الشروط المطلوبة وإستبعاد عدد (3) إستمارة لكونها غير صالحة للتحليل.

أداة جمع البيانات:

تم الاعتماد على الاستبانة للحصول على البيانات اللازمة التي تساعد على اختبار فرضية الدراسة، وللتحقق من صدق محتوى الاستبانة، تم استخدام طريقة صدق المحتوى، من حلال عرضها على مجموعة من أعضاء هيئة التدريس والمتخصصين في مجال المحاسبة والإحصاء، وتم تعديل بعض الفقرات بناء على ملاحظاتهم وتوصياتهم. وللتأكد من ثبات أداة القياس (الإستبانة) تم احتساب معامل الفا كرو نباخ. ومن خلال الجدول رقم (1) يتبين أن أداة الدراسة تتمتع بثبات عالي 99.3% يبرر استخدامها كونها أعلى من النسبة المقبولة وهي 60%.

الجدول رقم (1) نتائج اختبار الثبات للاتساق الداخلي باستخدام مقياس كرو نباخ ألفا

المحور	فقرات المحور	فقرات المحور	مُعامل الثبات%
الأول	قواعد الحوكمة.	7	%96
	دعم أصحاب المصالح في ممارسة الرقابة لتعزيز الإفصاح وجودة التقارير المالية.	7	%98.1
	مقومات الإفصاح والشفافية.	7	%98.2
الثاني	*الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية.*	7	%97.8
	كل المحاور	28	%99.3

الدراسات السابقة: *Previous Studies*

بينت العديد من الدراسات السابقة المنافع المتوقعة من مستوى تطبيق حوكمة الشركات على الإدارة وأصحاب المصالح والمتمثلة في زيادة الثقة بجودة التقارير المالية، وحماية حقوق صغار المستثمرين ورفع قدرته التنافسية، وتحقيق العدالة والشفافية ومحاربة الفساد، ومن بين هذه الدراسات:

دراسة (زايد، 2025) هدفت الدراسة إلى دراسة دور إدارة المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة وتوصلت الدراسة إلى أن مبدأ الإفصاح والشفافية يعد أهم عامل من حيث درجة التأثر بالمراجعة الداخلية.

دراسة (البلوي، 2025) هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر قواعد الحوكمة المؤسسية على الإفصاح وجودة التقارير المالية وتوصلت الدراسة إلى أن تطبيق قواعد الحوكمة ساهم بشكل ملحوظ في تعزيز مستوى الإفصاح وهذا بدورها يؤدي إلى تحسين جودة التقارير المالية للشركات.

دراسة (فلمبان، 2023) هدفت الدراسة إلى التعرف على نتائج تطبيق قواعد الحوكمة على مصداقية التقارير المالية في إدارة التعليم بجدة وتوصلت الدراسة إلى العمل على زيادة مستوى الوعي لدى الموظفين العاملين في إدارة الشؤون المالية بالإدارة العامة للتعليم بمحافظة جدة بأسس ومبادئ الحوكمة.

دراسة (العيدروس، واخرون، 2022) هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر حوكمة الشركات على مستوى الإفصاح في القوائم المالية على شركات الإسمنت، وتوصلت الدراسة إلى نشر ثقافة حوكمة الشركات لزيادة الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية.

دراسة (العراقده، 2022) هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر قواعد الحوكمة المتمثلة في (الشفافية والاستقلالية والعدالة والمسائلة والمسؤولية) على الإفصاح المحاسبي من وجهة نظر العاملين في البنوك الأردنية التجارية، وتوصلت الدراسة إلى أن الدعائم الأساسية للتحكم المؤسسي ضرورة وجود الشفافية والاستقلالية والعدالة.

دراسة (عبد الرحمن، 2021) هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر الإفصاح المحاسبي على جودة التقارير المالية من خلال تطبيق آلية حوكمة الجهاز المصرفي، وتوصلت الدراسة إلى وجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق آلية الحوكمة وزيادة الإفصاح المحاسبي بالتقارير المالية.

دراسة (الحربي، 2021) هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية للبنوك المدرجة في السوق المالية السعودية، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الالتزام بتطبيق حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية للبنوك المدرجة في السوق المالية السعودية

دراسة (عبد الله، فقير، 2020) هدفت هذه الدراسة إلى قياس الدور الذي تلعبه حوكمة الشركات في جودة التقارير المالية في منظمات الأعمال، وتوصلت الدراسة إلى وزيادة مستوى الإفصاح والشفافية في التقارير المالية وإتاحتها لجميع أصحاب المصالح لإعطاء المساهمين والمستثمرين الأمان لأموالهم.

دراسة (غنيمات، 2020) هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر تطبي قواعد حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية في شركات التأمين الأردنية، وتوصلت الدراسة أن عدم كفاية عناصر الإفصاح والشفافية لجميع مصالح أصحاب

المصلحة في شركات التأمين، الأمر الذي قد ينعكس سلباً على قرارات المستثمرين ومتخذي القرار.

دراسة (شلبي، 2011) هدفت الدراسة إلى دراسة وتحليل دور وأثر حوكمة الشركات علي جودة القوائم المالية المنشورة في بيئة الأعمال المصرية وتوصلت الدراسة إلى أن تطبيق حوكمة الشركات هو تأكيد وزيادة موثوقية ومصداقية القوائم المالية وإحكام الرقابة عليها وللارتقاء بمفهوم جودة هذه المعلومات من الجودة ذات المعيار الواحد إلى تحقيق الجودة ذات المعايير المتعددة مما يعني تحقيق المفهوم الشامل لجودة المعلومات المحاسبية.

وبناء على ما تقدم ما يُميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة هو أن:

1. سوف تتناول الدراسة الحالية أثر الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية بالمصرف الليبي الخارجي بالتالي ربطت الدراسة بين موضوع الحوكمة وبين الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية
2. قلة الدراسات في هذا المجال بالنسبة ليبيا خاصة الحوكمة المصرفية وبالتالي فهي مساهمة لإثراء المكتبة الجامعية بهدأ موضوع
3. وجود الرغبة الجاد من قبل المسؤولين في كافة القطاعات ذات الصلة بتطبيق حوكمة الشركات مما يساهم في نجاح تطبيق حوكمة الشركات.
1. تأثر وتأثير الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية في القطاع المصرفي بالحوكمة:

الجانب النظري: *The theoretical aspect*

دوافع ظهور الحوكمة

تبلورت الحاجة إلى الحوكمة بفعل عدة دوافع وأسباب، والتي تبرز فيما يلي

- نظرية الوكالة: من أهم الدوافع لظهور الحوكمة هو القيام بفصل الملكية عن الادارة، وذلك لتحقيق مستوى عالي من الرقابة وتنظيم العمل داخل المصارف، مع تعزيز مسائلة وتقويم أداء الادارة العليا للمصرف، حيث هناك صراعات بين المساهمين الموزعين والمديرين المحترفين، حيث تأخذ نظرية الوكالة في الحسبان دور الحوكمة في التخفيف من حدة النزاعات بين المديرين والوكلاء، وذلك للحفاظ على أموال المساهمين وأصول المصرف

- أثر العولمة: لقد أدت عولمة رأس المال وسهولة حركته بين الدول وتدفقه من البلدان التي توجد بها وفرة مالية إلى البلدان الأكثر فتقارا إليها ضرورة الاتجاه نحو حماية رؤوس الأموال، ومما هو جدير بالذكر أن عملية جذب مصادر رأس المال أصبحت تتسم بقدر كبير من التحديات، فأن المستثمرين يسعون إلى المؤسسات التي تتمتع بوجود هيكل سليم للحوكمة، وما يترتب على ذلك من وجود الشفافية والدقة في القوائم المالية التي تنشرها تلك المؤسسات حتى يتمكن المستثمرون من إتخاذ القرارات السليمة عند القيام باستثماراتهم.(بن عيسى ، 2009)
- الفضائح المالية: أن الانهيارات المالية والفضائح الإدارية بالمؤسسات العملاقة في العديد من دول العالم، كان قوة الضغط المباشرة التي أدت الي ولادة حوكمة الشركات مما دفع الحكومة الأمريكية إلى إصدار قانون (Sarbanes- oxly Act) لسنة 2002، الذي ألزم المؤسسات المدرجة بالأسواق المالية الأمريكية بالتقيد به وتطبيق جميع بنوده كدعامة للحوكمة المؤسسية، والذي أحدث تغيرات جوهرية على بيئة الأعمال بشكل عام وبيئة مهنة المحاسبة والتدقيق بشكل خاص.(المشهداني، 2012)
- زيادة الوعي لذي كل من مسؤولي الادارة وأصحاب المصلحة بحوكمة المصارف من حيث مساءلة كل من مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، مع عدم الخلط بين المهام والمسؤوليات الخاصة بالمديرين التنفيذيين ومهام مجلس الإدارة ومسؤوليات أعضائه، وأن يكون من بين أعضاء المجلس أعضاء غير تنفيذيين في لجانه، وبذلك يؤدي المجلس أهم وظائف الحوكمة، لأنه جزء لا يتجزأ من هيكل التنظيمي للشركة، مع توفير الحوافز الملائمة لمجلس الادارة والادارة التنفيذية للشركة لمتابعة الاهداف التي تتفق مع مصالح المصرف والمساهمين.
- ايجاد الهيكل الذي تتحد من خلاله أهداف المصرف، ووسائل تحقيقها، ومتابعة الأداء بحيث تتحول مسؤولية الرقابة إلى كل من مجلس إدارة المصرف والمساهمين ممثلة في الجمعية العمومية للمصرف (خليل، 2005)

علاقة قواعد الحوكمة بالإفصاح وجودة التقارير المالية

تجنباً لتعرض الوحدة الاقتصادية إلى انهيارات أو حالات فشل بسبب عدم دقة البيانات والمعلومات المحاسبية وقلة الشفافية وعدم المساءلة في التقارير المالية، لذلك

فإن الدقة والموضوعية في التقارير المالية بجانب الالتزام بالقوانين والتشريعات التي تصدرها الدولة والهيات المهنية المتخصصة ، يتطلب ذلك تطبيق سليما لمبادئ الحوكمة من أجل تعزيز قيم العدالة، والمساواة، وسيادة القانون، ومكافحة الفساد، والشفافية والمساءلة، التي تعد مدخل الفعال لتحقيق جودة التقارير المالية والمعلومات الناتجة عنه ، فتطبيق هذه المبادئ يؤثر بدرجة كبيرة على مستوى الافصاح مما يؤكد على أن الافصاح والشفافية وظاهرة الحوكمة وجهان لعملة واحدة يؤثر كل منهما على الأخر ويتأثر به، فإذا كان الافصاح هو أحد وأهم مبادئ الحوكمة ، فإن إطار الاجراءات الحوكمة للمصارف يجب أن يتم الافصاح عنه بأسلوب يتفق ومعايير الجودة المالية والمحاسبية، كذلك فإن الأثر المباشر من تطبيق قواعد الحوكمة هو إعادة الثقة في المعلومات المالية نتيجة تحقيق المفهوم الشامل لهذه المعلومات باعتبار أن المعلومات التي تنتجها التقارير المالية هي من أهم الركائز التي يمكن الاعتماد عليها لقياس حجم المخاطر بأنواعها المختلفة (قرواني،2015)

انعكاسات مبادئ الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية

تمثل آلية الإفصاح أحد أهم ركائز وآليات حوكمة الشركات، من خلال وجود نظام إفصاح قوي فيوفر معلومات المحاسبية وغير المحاسبية تشجع على الشفافية الحقيقية للشركات، ويعتبر أمراً رئيسياً لقدرة المساهمين على ممارسة حقوق ممتلكاتهم على أسس مدروسة، باتباع إجراءات وقوانين وقواعد أساسية تحددها المهنة، والتي تقرها الجهات المسؤولة من أجل التأكد من حسن إدارتها بأسلوب علمي يؤدي إلى حماية أموال المساهمين وتوفير معلومات عادلة شفافة وتقارير مالية تتصف بالجودة والنزاهة لجميع الاطراف ذات العلاقة، وفي الوقت نفسه، توفر أداة جيدة للحكم على أداء مجلس الإدارة ومحاسبتهم، وبالتالي فإن إلزام المؤسسات بتطبيق معاير المحاسبة الدولية ومبادئ الحوكمة يؤدي بالضرورة إلى رفع جودة القوائم المالية بما تتضمنه من إفصاح وشفافية وذلك حتى يكتسب الإفصاح والتقارير المالية المنشورة مصداقية لدى المستخدمين والمساهمين، وتكون هذه المعلومات ذات قيمة وجودة ومنفعة الجميع مستخدميها، ويعد من أهم أدوات تحقيقها ما يلي:

- الصحة والسلامة المالية.
- .توفير المعلومات لجميع المهتمين بالمنشأة.
- .جذب اهتمام المستثمرين وتعريفهم بالمنشأة.

- .تحقيق الانتباه واليقظة في ما يحدث في المنشأة (عبد الملك، 2004)

مبادئ الحوكمة من منظور منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)

حرصت عديد من المنظمات الدولية على دراسة وتحليل معايير ومبادئ محددة لتطبيق حوكمة الشركات ومنها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) وبنك التسويات الدولية (BIS) مثلا بلجنة بازل ومؤسسة التمويل الدولية (IFC) وبورصة نيويورك (NYSE) وبورصة طوكيو(TSE) مفوضية الأوربية ورابطة حوكمة الشركات بأمريكا اللاتينية (LAICG) والمعيار الاسترالي للحوكمة (AS(8000 واختلفت المعايير التي تحكم أداء منظمات الإعمال باختلاف مصادرها ووجهات نظر واضعيها وفي ما يلي إيضاح لمبادئ حوكمة الشركات لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) المعدلة لعام(2004) حيث تتضمن تلك المبادئ مجموعة من الإرشادات توضح كيفية تطبيقها بطريقة سليمه والتي سيتم عرضها فيما يلي :

أولاً: مبدأ توفير الأساس لإطار فعال لحوكمة الشركات

ينص هذا المبدأ على ضرورة وجود إطار قانوني وتنظيمي مؤسسي يمكن من وراءه رفع مستوى الشفافية، وأن يكون متوافقا مع أحكام القانون، ويحدد بوضوح تقسيم المسؤوليات بين مختلف الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية داخل المؤسسات (عبدي،2014) كما ينبغي أن يتم وضع إطار لنظام الحوكمة بهدف أن يكون ذا تأثير على الأداء الاقتصادي الشامل، وكفاءة الأسواق، وعلى الحوافز التي يخلقها للمشاركين في السوق، وتشجيع قيام أسواق تتميز بالشفافية والفعالية

ثانياً: مبدأ حماية حقوق المساهمين

ينص هذا المبدأ على أن يتوفر للمساهمين الحماية وتسهيل ممارسة حقوقهم الأساسية، والتي تشمل :الحق في تأمين أساليب تسجيل الملكية، الحق في نقل أو تحويل ملكية الأسهم، الحق في الحصول على المعلومات الخاصة بالمؤسسة في الوقت المناسب وبصورة منتظمة، الحق في انتخاب أعضاء مجلس الإدارة، حق المشاركة والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين، وكذلك حقهم في الحصول على حصص من أرباح المؤسسة.(بن درويش،2007)

ثالثاً: مبدأ المعاملة المتكافئة للمساهمين

ينبغي أن يكفل إطار الحوكمة المؤسسية معاملة متساوية لكافة المساهمين، بما في ذلك حقوق الأقليات (صغار المساهمين)وحقوق المساهمين الأجانب، كما يجب أن يحصل المساهمين على تعويضات كافية في حالة تعرض حقوقهم للمخاطر.(موسى، خالدي ،2012)

رابعاً: مبدأ دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات

ينبغي على إطار الحوكمة المؤسسية أن يضمن الاعتراف بحقوق أصحاب المصالح كما يرسيه القانون، وأن يعمل على تشجيع التعاون بين المؤسسات وأصحاب المصالح في مجال خلق الثروة وفرص العمل واستدامة المؤسسات، وينبغي تأكيد احترام أصحاب المصالح الأخرى بخلاف المساهمين، وأن يسمح لهم بالحصول على المعلومات اللازمة بالقدر الكافي وفي الوقت المناسب، وحقهم في إخطار مجلس الإدارة بأي تصرفات غير قانونية أو غير أخلاقية دون أن يترتب ذلك أي مساس بحقوقهم ومصالحهم. (الذيبة وآخرون ، 2011)

خامساً: مبدأ الإفصاح والشفافية

ينبغي أن يكفل إطار الحوكمة المؤسسية تحقيق الإفصاح السليم والدقيق في الوقت المناسب عن كافة المسائل المتصلة بتأسيس المؤسسة، ومن بينها :الموقف المالي والأداء، الملكية وأسلوب ممارسة السلطة .وذلك بإحتوائها على العناصر التالية:

- يجب أن يكون الإفصاح شاملا ومتكاملا وألا يقتصر على المعلومات الجوهرية فقط
- يجب إعداد المعلومات المحاسبية والإفصاح عنها طبقا لمعايير المحاسبة والمراجعة المالية وغير المالية
- يجب توفير قنوات لبث معلومات تسمح بحصول المستخدمين عليها في الوقت المناسب وبطريقة تتسم بالعدالة
- يجب القيام بمراجعة سنوية لحسابات المؤسسة بواسطة مراجع مستقل ومؤهل، وذلك بهدف تقديم ضمان لمجلس الإدارة والمساهمين يفيد أن القوائم المالية تمثل المركز المالي الحقيقي للمؤسسة وأدائه (مركز المشروعات الدولية الخاصة، 2004)

سادساً: مبدأ مسئوليات مجلس الإدارة

1. ينبغي في إطار حوكمة الشركات، أن تتضمن التوجيه الإرشادية الاستراتيجية الشركات، ومحاسبة مجلس الإدارة عن مسؤوليته أمام الشركة والمساهمين.
2. يجب أن يعمل أعضاء مجلس الإدارة على اساس توافر كامل المعلومات، وبحسن النية مع العناية الواجبة وبما يحقق أفضل مصلحة لشركة والمساهمين.
3. ينبغي على مجلس الإدارة أن يطبق معايير أخلاقية عالية وينبغي أيضا وأن يأخذ في الاعتبار اهتمامات كافة اصحاب المصالح.
4. يتعين أن يضع مجلس الإدارة بمجموعة من الوظائف الأساسية، من بينها مراجعة وتوجيه استراتيجية الشركة، ومراجعة مستويات مرتبات ومزايا المسئولين التنفيذيين وأعضاء مجلس الإدارة وضمان الطابع الرسمي والشفافية لعملية ترشيح أعضاء مجلس الإدارة. وخطط العمل وسياسة المخاطرة، والموازنات السنوية، ومتابعة وإدارة صور تعارض المصالح المختلفة بالنسبة للإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة، والمساهمين، ضمان سلامة التقارير المحاسبية والمالية للشركة،

مقررات لجنة بازل بشأن الحوكمة

ومن خلال التوصيات التي أصدرتها لجنة بازل في عام 2006 عن تعزيز نظام الحوكمة في المصارف، فأن المسؤولية الأساسية للتطبيق للحوكمة في المصارف تقع على عاتق مجلس الإدارة والإدارة العليا للمصرف، ومع ذلك تؤكد اللجنة على ضرورة توافر البيئة الملائمة لدعم التطبيق السليم للحوكمة في المصارف مثل القوانين والتشريعات التي تتولى الحكومة إصدارها والتي من شأنها حماية حقوق المساهمين، وضمان قيام المصرف بنشاطه في بيئة خالية من مظاهر الفساد المالي والإداري وتشمل: (تقرير الجنة بازل في عام 2006)

1- يجب أن يكون أعضاء مجلس الإدارة مؤهلين وعلى دراية كافية بمبادئ الحوكمة للمصرف وبالبيئة التشريعية لتي يجب إتباعها، ومسؤولين بشكل تام عن أداء المصرف وسلامة موقفه المالي وتجنب تضارب المصالح ، وأن يقوموا بإعادة هيكلة للمجلس وفقا للمطبات الحوكمة بما يشجع على زيادة الكفاءة، وحيث تتضمن هذه المبادئ واجبات المجلس اختيار المراقبة وتعيين المديرين التنفيذيين بما يضمن توافر الكفاءات القادرة على إدارة المصرف، ويقوم مجلس الإدارة بتشكيل لجان لمساعدته ومنها اللجنة التنفيذية ولجنة المراجعة، وتقوم لجنة المراجعة بالتعاون

مع مراقبي الحسابات وتراجع وتتسلم تقاريرهم وتأخذ القرارات التصحيحية في الوقت المناسب لتحديد أوجه الضعف في الرقابة وعدم التوافق مع السياسات والقوانين والنظم

2- يجب أن يتأكد مجلس الإدارة من وجود مبادئ ومفاهيم للإدارة التنفيذية تتوافق مع سياسة المجلس وكذلك أن الإدارة التنفيذية تطبق السياسات الاستراتيجية للمصرف وقيم ومعايير العمل آخذا بعين الاعتبار مصالح حملة الأسهم والمودعين وأن يضع حدود واضحة للمسؤوليات لمنع الأنشطة التي تضعف الحوكمة وأهمها تعارض المصالح مثل الإقراض للعاملين أو المديرين أو حملة الأسهم من لهم السيطرة والأغلبية أو إعطاء مزايا تفصيلية وأن تكون هذه القيم سارية في المصرف.

3- وأن تتم أنشطة المصرف وفقا للسياسات والنظم التي وضعها مجلس الإدارة ووفقا لنظام فعال للرقابة الداخلية؛ مع استقلال مراقبي الحسابات باعتبارها جوهرية لحوكمة بغرض تحقيق الرقابة الفعالة

4- ويجب على مجلس الإدارة والإدارة العليا للمصرف التحقق من أن القوائم المالية تمثل الموقف المالي للمصرف في جميع جوانبه، وذلك من خلال التأكد من أن مراجعين الخارجيين يمارسوا عملهم وفقا للمعايير المطبقة والمرتبطة بالإفصاح عن القوائم المالية، وأن تقوم لجنة المراجعة بكتابة التقارير مباشرة إلى مجلس الإدارة؛

5- يجب أن يتأكد مجلس الإدارة من أن سياسات الأجور والمكافئات تتناسب مع أهداف واستراتيجية المصرف في الآجل الطويلة؛

6- تعد الشفافية ضرورية للحوكمة وفقا للمطبات لجنة بازل حيث ان في ظل نقص الشفافية يصعب علي المساهمين وأصحاب المصالح أن يراقبوا بشكل صحيح وفعال أداء إدارة المصرف ويجب أن يكون الإفصاح في الوقت المناسب و من خلال موقع المصرف على الأنترنيت وفي التقارير الدورية والسنوية، ومن ضمن المعلومات التي يجب الإفصاح عنها المعلومات المتعلقة بالبيانات المالية، التعرض للمخاطر، الموضوعات المرتبطة بالمراجعة الداخلية في البنك، هيكل ومؤهلات أعضاء مجلس الإدارة والمديرين واللجان وهيكل الحوافز وسياسات الأجور للعاملين والمديرين؛

التجربة الليبية في حوكمة الشركات

إن وجود نظام متكامل سليم يعتبر أحد الركائز الأساسية لسلامة عمل المؤسسات، كما إن المؤسسة السليمة هي أحد أهم الركائز التي تسهم في بناء الإطار المؤسسي للحوكمة ومنه تظهر جليا أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات كأداء للحد من الفساد المالي ويمثل نظام الحوكمة من المنظور المؤسسي الطريقة التي تدار بها المؤسسة من خلال الدور المنوط بكل من مجلس الإدارة والإدارة العليا، بما يؤثر على تحديد أهداف المؤسسة حيث أن مفهوم مبادى حوكمة المؤسسات في ليبيا متواجدة في الاطار التشريعي الذي حدده المشرع الليبي، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، ودلك من خلال القانون رقم (1) لسنة 2005 المعدل بالقانون رقم (46) لسنة 2012 بشأن المصارف والنقد والائتمان ، والقانون التجاري لسنة 1966 المعدل بالقانون رقم (23) لسنة 2010 بشأن النشاط التجاري. ، القانون رقم (9) لسنة 2010 بشأن بتشجيع الاستثمارات .، وقرار مجلس إدارة المصرف المركزي رقم (16) لسنة 2010 بشأن القواعد المنظمة لأعمال الصرافة وغيرها من القوانين التي ترتبط بحوكمة المؤسسات الليبية، وكدلك فأن لجنة المراقبة تعتبر من أهم الأدوات التي أتاحها المشرع الليبي لحملة الاسهم لممارسة الرقابة على ممتلكاتهم . (زايد ،2019)

عليه يمكن القول بأنه من الناحية النظرية تتوافر إلى حدٍ ما بعض متطلبات تحقيق مبادئ حوكمة المؤسسات وفقاً لمنظمة التعاون الاقتصادي

أما من الناحية العملية فانة تجربة ليبيا في الحوكمة تعتبر ضعيفة، ويوجد الكثير من القيود التي تحد من تطبيقها، بالإضافة إلى عدم وجود الرغبة الجادة من المسؤولين في بعض القطاعات ذات الصلة،

ورغم ذلك فهناك جهود مبذولة للأخذ بالحوكمة في المصارف وقد تفاوتت نسب ودرجات مساعي تطبيق الحوكمة حيث أصدر المصرف المركزي "دليل الحوكمة" بالقرار رقم 20 لسنة 2010، وتضمن تطبيق الحوكمة في المصارف التجارية تأسيس "وحدة الامتثال" وهي الجهة التي تشرف على متابعة امتثال المصرف لتوصيات بازل ودليل الحوكمة.

حيث أن المصرف الليبي الخارجي هو أكثر المصارف التجارية تقيدا بدليل الحوكمة الصادر عن مصرف ليبيا المركزي، وذلك لان مجال عملها مرتبط بالتعامل مع مؤسسات مالية واقتصادية واستثمارية دولية تعنى بتطبيق الحوكمة وتعتبرها شرطا في

التعامل مع المؤسسات النظيرة ، فقد أصدر جملة من القرارات المتعلقة بتعزيز القواعد الرقابية والضوابط، والالتزام بمعايير الشفافية والإفصاح، وتوفر المعلومات وتطبيق معايير التقارير المالية الدولية وتوصيات لجنة بازل بشأن كفاية رأس المال والنهوض بمستوى أداء الكادر الوظيفي بالمصرف حيث يعتبر المصرف الليبي الخارجي الوحيد بين المصارف الليبية الذي أصدر دليلا خاص معتمدا للحوكمة عن مجلس إدارة المصرف في عام 2013 وتتوافق الاسس والمعايير الواردة فيه مع دليل الحو كمه الصادر عن مصرف ليبيا المركزي. أيضا شكل المصرف لجنة حوكمة منبثقة عن مجلس إدارته وتناط بها مهمة التعديل والتطوير بشكل دوري لكافة عناصر الحوكمة والإدارة الرشيدة في المصرف، وذلك عملا بالقواعد المتعارف عليها في تعزيز الحوكمة في المصارف. (دليل الحوكمة الصادر عن مصرف الليبي الخارجي)

ويمكن القول بان محددات حوكمة في المؤسسات المالية الليبية تتمثل في:

أولاً: المحددات الداخلية: تتمثل في القواعد والأسس التي تحدد طريقة اتخاذ القرار وتوزيع السلطات بين الجمعية العمومية ومجلس الإدارة والمديرين، بما يؤدي إلى تقليل التعارض بين مصالح هذه الأطراف وتشمل: المحددات الداخلية

1. حملة الأسهم :يلعب حملة الأسهم دورا هاما في مراقبة أداء الشركات بصفة عامة، حيث أنه في إمكانهم التأثير على تحديد توجهات المؤسسة.
2. مجلس الإدارة: وضع الاستراتيجيات ووضع سياسات التشغيل وتحمل المسؤولية والتأكد من سلامة موقف المؤسسة.
3. الإدارة التنفيذية: لا بد أن يكون لهم الكفاءة والنزهة المطلوبتين لإدارة المؤسسة، كما أنه تعليهم أن يتعاملوا وفقا لأخلاقيات المهنة.
4. المراجعين الداخليين: للمراجعة الداخلية دور هام في تعزيز تظام الرقابة الداخلية

ثانياً: المحددات الخارجية: وتشمل جميع عناصر البيئة الخارجية المؤثرة على المؤسسة، وتضم الإطار القانوني والتنظيمي والرقابي: يعتبر وجود إطار تنظيمي وقانوني متطور لنظام المؤسسة أمرا هاما وحيويا.

الجانب العملي: *The practical aspect*

تحليل البيانات واختبار الفرضيات

البيانات الشخصية لأفراد العينة:

وكانت النتائج كما يلي: الجدول رقم (2) توزيع أفراد العينة وفقا للمتغيرات المعتمدة

التخصص العلمي	العدد	النسبة	سنوات الخبرة	العدد	النسبة
محاسبة	10	31.3%	أقل من سنة	3	9.4%
تمويل ومصارف	3	9.4%	أقل من خمس سنوات	4	12.5%
إدارة	9	28.1%	من 5 سنوات -أقل من 10 سنوات	5	15.6%
اقتصاد	1	3.1%	من 10 سنوات -اقل من 15 سنة	12	37.5%
التخصص العلمي	العدد	النسبة	سنوات الخبرة	العدد	النسبة
أخرى	9	28.1%	من 15 سنة فأكثر	8	15,6%
المجموع	32	100%	المجموع	32	100%
المؤهل العلمي	العدد	النسبة	المستوى الوظيفي	العدد	النسبة
بكالوريوس	25	%78.1	رئيس قسم	5	15.6%
ماجستير	4	%12.5	موظف	27	84.4%
أخرى	3	9.4%	المجموع	32	100%
المجموع	32	100%			

يتضح من الجدول رقم (2) أن أفراد العينة يحملون مؤهلات علمية مناسبة دبلوم عالي 27.42%، بكالوريوس 78.1%، ماجستير 12.5%، فضلا عن ان منهم 78.1% تخصصهم محاسبة و 9.4% تخصص تمويل ومصارف، واذا أضفنا الى ذلك انهم يملكون خبرة جيدة من 5 سنوات الى أقل 10 سنوات 15.6%، من 10 سنوات الى أقل 15 سنة 37.5%، ومن 15 سنة فأكثر15,6%، وكذلك ان معظم أفراد العينة رؤوس اقسام وموظفين، وبالتالي تعتبر إجاباتهم ذات تأثير وأهمية كبيرة على نتائج الدراسة.

تحليل اتجاه أفراد العينة نحو متغيرات الدراسة

سنتناول في هذا الجزء عرض وتفسير النتائج التي توصلت إليها الدراسة والإجابة على تساؤلاتها، وذلك في ظل ما أسفرت عنه البيانات والأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل إجابات والتي أعدت للتعرف على دور المراجعة الخارجية في الحد من الفساد المالي وفقاً لمعايير حيث تم إدخالها للحاسوب بإعطائها أرقاماً معينة، أي بتحويل الإجابات اللفظية إلى رقمية، وفي هذا الجزء أعطيت الإجابة "غير موافق بدرجة كبيرة" درجة واحدة، "غير موافق" درجتين، وأعطيت الإجابة "محايد" 3 درجات، 4 درجات للإجابة "موافق"، فيما أعطت الإجابة "موافق بدرجة كبيرة" 5 درجات، بحيث كلما زادت درجة درجات للإجابة "موافق"، فيما أعطت الإجابة "موافق بدرجة كبيرة" 5 درجات، بحيث كلما زادت درجة الإجابة زادت درجة الموافقة عليها والعكس صحيح. وهذه الدرجات تمثل إجابات المشاركين في الدراسة على الأسئلة الواردة بقائمة الاستبانة مخرجات الدراسة الميدانية، وهي ذاتها تعد مدخلات التحليل الإحصائي، والذي يهدف إلى استخلاص النتائج من خلال تحليل إجابات أفراد العينة على متغيرات كل محور من محاور لاستبيان باعتماد على مقاييس التشتت (المتوسط الحسابي لانحراف المعياري)، واستخدم الباحث اختبار T للعينة الواحدة One Sample T-Test، وذلك لاختبار فقرات كل مجال من مجالات الاستبانة، ومعرفة معنوية (دلالة) آراء المشاركين في الدراسة على محتوى كل فقرة.

المحور الأول: مدى الالتزام بالضوابط الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية

الجدول رقم (3) يبين المتوسط الحسابي المرجح لكل فقرة من فقرات المحور الاول والانحراف المعياري له، وكذلك نتائج اختبار T (قيمة الاختبار والدلالة الإحصائية).

جدول رقم (3) المتوسط المرجح والانحراف المعياري ونتائج اختبار T لفقرات المحور الأول

X01	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	إحصاءه الاختبار	الدلالة الإحصائية	الاتجاء السائد	الترتيب النسبي
مدى الالتزام بالضوابط الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية							
1	يلتزم المصرف بالإفصاح الكامل عن المعلومات المالية في تقاريره السنوية.	4.000	0.762	7.424	.000	موافق	4

X01	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	إحصاءه الاختبار	الدلالة الإحصائية	الاتجاء السائد	الترتيب النسبي
2	يتم تقديم المعلومات المالية بطريقة واضحة وسهلة الفهم.	4.125	0.609	10.449	.000	موافق	1
3	يوفر المصرف معلومات كافية عن السياسات المحاسبية المتبعة.	4.063	0.716	8.399	.000	موافق	3
4	يتم الإفصاح عن الأحداث الجوهرية التي تؤثر على الوضع المالي للمصرف بشكل فوري.	3.938	0.914	5.805	.000	موافق	5
5	يتم الإفصاح عن الأحداث الجوهرية التي تؤثر على الوضع المالي للمصرف بشكل فوري.	3.938	0.914	5.805	.000	موافق	5
6	تساهم شفافية الإفصاح المحاسبي في تعزيز موثوقية التقارير المالية في المصرف.	4.094	0.777	7.962	.000	موافق	2
7	تؤثر جودة الإفصاح المحاسبي بشكل مباشر على دقة اتخاذ القرار من قبل المستخدمين في المصرف.	4.063	0.619	9.711	.000	موافق	3

يتضح من بيانات الجدول رقم (3)

1. ان قيمة المتوسطات الحسابية للفقرات الخاصة الالتزام بالضوابط الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية كانت أكبر من (3) وتراوحت من (4.125-3.9
2. 38) وان قيمة الدلالة الاحصائية للاختبار كانت أصغر من مستوى المعنوية (0.05)، وبما أن قيمة الدلالة الاحصائية للاختبار كانت أصغر من مستوى المعنوية (0.05)، وأن قيمة المتوسط الحسابي المرجح أكبر من (3)، مما يعني أن

المشاركين في الدراسة موافقين على محتوى فقرات الالتزام بالضوابط الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية.

المحور الثاني: قواعد الحوكمة

الجدول رقم 4 يبين المتوسط الحسابي المرجح لكل فقرة من فقرات المحور الاول والانحراف المعياري له، وكذلك نتائج اختبار T (قيمة الاختبار والدلالة الإحصائية).

X01	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	إحصاءه الاختبار	الدلالة الإحصائية	الاتجاء السائد	الترتيب النسبي
مقومات أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة:							
1	يتوفر في المصرف إطار واضح للحوكمة يتماشى مع المعايير الدولية.	4.375	0.492	15.813	.000	موافق بشدة	1
2	يتمتع مجلس الإدارة بالاستقلالية في اتخاذ القرارات دون تأثير من الإدارة التنفيذية.	4.125	0.793	8.024	.000	موافق	3
3	تُحدد مسؤوليات وصلاحيات مجلس الإدارة بوضوح في سياسات المصرف.	4.094	0.689	8.979	.000	موافق	4
4	تُعقد اجتماعات مجلس الإدارة بانتظام وبمشاركة فعّالة من الأعضاء.	4.156	0.723	9.043	.000	موافق	2
5	تتوفر لجان متخصصة (مثل لجنة) المراجعة تعمل بفعالية ضمن هيكل الحوكمة.	4.094	0.588	10.522	.000	موافق	4
6	يتم تقييم أداء مجلس الإدارة بشكل دوري لتعزيز فعالية الحوكمة.	3.656	0.787	4.715	.000	موافق	6

X01	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	إحصاءه الاختبار	الدلالة الإحصائية	الاتجاء السائد	الترتيب النسبي
7	تُطبق سياسات واضحة للتعامل مع تعارض المصالح ضمن إطار الحوكمة.	3.844	0.677	7.048	.000	موافق	5
دعم أصحاب المصالح في ممارسة الرقابة لتعزيز الإفصاح وجودة التقارير المالية							
1	يتمكن أصحاب المصالح من الوصول إلى المعلومات المالية بسهولة وشفافية.	3.750	0.880	4.822	.000	موافق	4
2	تُعقد اجتماعات دورية مع أصحاب المصالح لمناقشة الأداء المالي للمصرف.	3.594	0.798	4.211	.000	موافق	6
3	تُوفر آليات فعّالة لتلقي شكاوى وملاحظات أصحاب المصالح بشأن التقارير المالية.	3.438	0.948	2.610	.014	موافق	7
4	تُؤخذ ملاحظات أصحاب المصالح بعين الاعتبار عند إعداد التقارير المالية.	3.875	0.871	5.685	.000	موافق	2
5	تُوفر الإدارة تقارير مالية مفصلة لأصحاب المصالح في الوقت المناسب.	3.938	0.801	6.623	.000	موافق	1
6	تُشجع الإدارة مشاركة أصحاب المصالح في عمليات اتخاذ القرار المتعلقة بالإفصاح المالي.	3.719	0.888	4.576	.000	موافق	5

X01	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	إحصاءه الاختبار	الدلالة الإحصائية	الاتجاء السائد	الترتيب النسبي
7	تُعزز سياسات المصرف من ثقة أصحاب المصالح في جودة التقارير المالية المقدمة.	3.781	0.906	4.876	.000	موافق	3
مقومات الإفصاح والشفافية							
1	تلتزم الإدارة بالإفصاح عن جميع المعلومات المالية الجوهرية في الوقت المناسب.	4.094	0.734	8.425	.000	موافق	1
2	يتضمن التقرير المالي السنوي إفصاحًا كافيًا عن المخاطر المالية التي تواجه المصرف.	3.875	1.008	4.910	.000	موافق	3
3	توفر التقارير المالية معلومات كافية عن الأطراف ذات العلاقة والمعاملات معها.	3.875	0.833	5.944	.000	موافق	3 مكرر
4	تلتزم الإدارة بالإفصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة بشكل واضح	3.875	1.008	4.910	.000	موافق	3 مكرر
5	يتم نشر التقارير المالية للمصرف على الموقع الإلكتروني بشكل دوري ومنتظم.	3.656	0.827	4.487	.000	موافق	5
6	تلتزم إدارة المصرف بالإفصاح عن	3.750	0.880	4.822	.000	موافق	4

X01	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	إحصاءه الاختبار	الدلالة الإحصائية	الاتجاء السائد	الترتيب النسبي
	الأحداث اللاحقة ذات الأثر المالي.						
7	تُصاغ التقارير المالية بلغة مفهومة وواضحة للمستفيدين من أصحاب المصلحة.	3.938	0.840	6.313	.000	موافق	2

يتضح من بيانات الجدول رقم (4)

1. ان قيمة المتوسطات الحسابية للفقرات الخاصة مقومات أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة كانت أكبر من (3) وتراوحت من (3.656-4.375) وان قيمة الدلالة الاحصائية للاختبار كانت أصغر من مستوى المعنوية (0.05)، وبما أن قيمة الدلالة الاحصائية للاختبار كانت أصغر من مستوى المعنوية (0.05)، وأن قيمة المتوسط الحسابي المرجح أكبر من (3)، مما يعني أن المشاركين في الدراسة موافقين على محتوى فقرات مقومات أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة.

3. ان قيمة المتوسطات الحسابية للفقرات الخاصة دعم أصحاب المصالح في ممارسة الرقابة لتعزيز الإفصاح وجودة التقارير المالية كانت أكبر من (3) وتراوحت من (3.438-3.938) وان قيمة الدلالة الاحصائية للاختبار كانت أصغر من مستوى المعنوية (0.05)، وبما أن قيمة الدلالة الاحصائية للاختبار كانت أصغر من مستوى المعنوية (0.05)، وأن قيمة المتوسط الحسابي المرجح أكبر من (3)، مما يشير الى أن المشاركين في الدراسة موافقين على محتوى فقرات دعم أصحاب المصالح في ممارسة الرقابة لتعزيز الإفصاح وجودة التقارير المالية
4. ان قيمة المتوسطات الحسابية للفقرات الخاصة مقومات الإفصاح والشفافية كانت أكبر من (3) وتراوحت من (3.656-4.094) وان قيمة الدلالة الاحصائية للاختبار كانت أصغر من مستوى المعنوية (0.05)، وبما أن قيمة الدلالة الاحصائية للاختبار كانت أصغر من مستوى المعنوية (0.05)، وأن قيمة المتوسط الحسابي المرجح أكبر من (3)، مما يعني أن المشاركين في الدراسة موافقين على محتوى فقرات مقومات الإفصاح والشفافية.

اختبار فرضيات الدراسة

لاختبار فرضيات الدراسة استخدمت الباحث تحليل الانحدار الخطي البسيط وذلك لمعرفة ما إذا كان هناك تأثير دال احصائيا (لقواعد الحوكمة) كمتغير مستقل على (الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية) كمتغير تابع، ومعرفة معنوية (دلالة) آراء المشاركين في الدراسة لقياس الحوكمة وأثرها على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية في القطاع المصرفي، من خلال اختبار فرضيات الدراسة كما يلي:

الفرضية الأولى: لا *يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية* لقواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية في القطاع المصرفي حالة الدراسية عند مستوى الدلالة . **(∝= 0, 05)**

جدول رقم (5) تحليل الانحدار الخطي لاختبار الفرضية الرئيسية

الفرضية	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	معامل الانحدار B	قيمة (T) المحسوبة	الدلالة الإحصائية (Sig)	النتيجة
لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لقواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية في القطاع المصرفي.	0.988	0.975	0.237	34.381	0.000	رفض الفرضية

لاحظ من خلال البيانات الواردة بالجدول رقم (5) أن قيمة (T) المحسوبة بلغت (34.381)، بدلالة إحصائية (0.000)، وبما ان قيمة مستوى الدلالة اصغر من مستوى المعنوية 0.05،، بذلك نرفض فرضية العدم ونقبل الفرض البديل على أساس وجود علاقة معنوية على أساس وجود علاقة معنوية بين قواعد الحوكمة (كمتغير مستقل) وبين الافصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية (كمتغير تابع)، كما ان إشارة معامل الارتباط R موجبة وتساوي (+0.988) وعليه يوجد اثر إيجابي، أي كلما زادت قواعد الحوكمة في المصرف زاد الافصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، وتبين قيمة معامل التحديد R^2 ان التغير في المتغير المستقل يفسر 97.5% من التغير في المتغير التابع، كما ان قيمة معامل الانحدار B تساوي (0.237)، وهذا يعني ان التغير بمقدار وحدة واحدة في قيم المتغير المستقل يؤدي الى تغير في المتغير التابع بمقدار (0.237).

وعليه يتم قبول الفرضية القائل "يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لقواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية في القطاع المصرفي.

الفرضية الثانية: لا يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لقاعدة توفر مقومات أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة على الافصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية بالمصارف حالة الدراسية عن مستوى الدلالة. ($\propto$= 0, 05)

جدول رقم (6) تحليل الانحدار الخطي لاختبار الفرضية الفرعية الاولى

الفرضية	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	معامل الانحدار B	قيمة (T) المحسوبة	الدلالة الإحصائية (Sig)	النتيجة
لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لقاعدة توفر مقومات أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة على الافصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية في القطاع المصرفي.	0.975	0.951	1.121	24.091	0.000	رفض الفرض

لاحظ من خلال البيانات الواردة بالجدول رقم (6) أن قيمة (T) المحسوبة بلغت (24.091)، بدلالة إحصائية (0.000)، وبما ان قيمة مستوى الدلالة اصغر من مستوى المعنوية 0.05،، بذلك نرفض فرضية العدم ونقبل الفرض البديل على أساس وجود علاقة معنوية بين قاعدة توفر مقومات أساس محكم وفعال (كمتغير مستقل) وبين الافصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية (كمتغير تابع)، كما ان إشارة معامل الارتباط R موجبة وتساوي (+0.975) وعليه يوجد اثر إيجابي، أي كلما زادت قاعدة توفر مقومات أساس محكم وفعال في المصرف زاد الافصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، وتبين قيمة معامل التحديد R^2 ان التغير في المتغير المستقل يفسر 95.1% من التغير في المتغير التابع، كما ان قيمة معامل الانحدار B تساوي (1.121)، وهذا يعني ان التغير بمقدار وحدة واحدة في قيم المتغير المستقل يؤدي الى تغير في المتغير التابع بمقدار (1.121).

وعليه يتم قبول الفرضية القائل "يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لقاعدة توفر مقومات أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة على الافصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية في القطاع المصرفي.

الفرضية الثالثة: لا *يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية* لقاعدة توفر مقومات تدعم أصحاب المصالح على تعزيز وزيادة درجة الافصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية في القطاع المصرفي حالة الدراسية عند مستوى الدلالة. ($\propto$= 0, 05)

جدول رقم (7) تحليل الانحدار الخطي لاختبار الفرضية الفرعية الثانية

الفرضية	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	معامل الانحدار B	قيمة (T) المحسوبة	الدلالة الإحصائية (Sig)	النتيجة
لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لقاعدة توفر مقومات تدعم أصحاب المصالح على تعزيز وزيادة درجة الافصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية في القطاع المصرفي.	0.945	0.894	0.811	15.891	0.000	رفض الفرضية

لاحظ من خلال البيانات الواردة بالجدول رقم (7) أن قيمة (T) المحسوبة بلغت (15.891)، بدلالة إحصائية (0.000)، وبما ان قيمة مستوى الدلالة اصغر من مستوى المعنوية 0.05،، بذلك نرفض فرضية العدم ونقبل الفرض البديل على أساس وجود علاقة معنوية بين قاعدة توفر مقومات تدعم أصحاب المصالح (كمتغير مستقل) وبين الافصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية (كمتغير تابع)، كما ان إشارة معامل الارتباط R موجبة وتساوي (+0.945) وعليه يوجد اثر إيجابي، أي كلما زادت قاعدة توفر مقومات تدعم أصحاب المصالح في المصرف زاد الافصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، وتبين قيمة معامل التحديد R^2 ان التغير في المتغير المستقل يفسر 89.4% من التغير في المتغير التابع، كما ان قيمة معامل الانحدار B تساوي (0.811)، وهذا يعني ان التغير بمقدار وحدة واحدة في قيم المتغير المستقل يؤدي الى تغير في المتغير التابع بمقدار (0.811).

وعليه يتم قبول الفرضية القائل "يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لقاعدة توف يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لقاعدة توفر مقومات تدعم أصحاب المصالح على تعزيز وزيادة درجة الافصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية في القطاع المصرفي.

الفرضية الرابعة: *لا يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية* لقاعدة توفر الإفصاح والشفافية على زيادة درجة الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية في القطاع المصرفي حالة الدراسية عند مستوى الدلالة. ($\propto$= 0, 05)

جدول رقم (8) تحليل الانحدار الخطي لاختبار الفرضية الفرعية الثالثة

الفرضية	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	معامل الانحدار B	قيمة (T) المحسوبة	الدلالة الإحصائية (Sig)	النتيجة
لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لقاعدة توفر مقومات الإفصاح والشفافية على زيادة درجة الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية في القطاع المصرفي.	0.982	0.965	0.833	28.724	0.000	رفض الفرضية

لاحظ من خلال البيانات الواردة بالجدول رقم (8) أن قيمة (T) المحسوبة بلغت (28.724)، بدلالة إحصائية (0.000)، وبما ان قيمة مستوى الدلالة اصغر من مستوى المعنوية 0.05،، بذلك نرفض فرضية العدم ونقبل الفرض البديل على أساس وجود علاقة معنوية بين قاعدة توفر مقومات الإفصاح والشفافية (كمتغير مستقل) وبين الافصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية (كمتغير تابع)، كما ان إشارة معامل الارتباط R موجبة وتساوي (+0.982) وعليه يوجد اثر إيجابي، أي كلما زادت قاعدة توفر مقومات الإفصاح والشفافية في المصرف زاد الافصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، وتبين قيمة معامل التحديد R^2 ان التغير في المتغير المستقل يفسر 96.5% من التغير في المتغير التابع، كما ان قيمة معامل الانحدار B تساوي (0.833)، وهذا يعني ان التغير بمقدار وحدة واحدة في قيم المتغير المستقل يؤدي الى تغير في المتغير التابع بمقدار (0.833).

وعليه يتم قبول الفرضية القائل "يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لقاعدة توف يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لقاعدة توفر مقومات الإفصاح والشفافية على زيادة درجة الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية بالمصارف.

النتائج: *The results*

من خلال تحليل بيانات الدراسة واختبار فرضياتها توصلت الدراسة إلى ما يلي:

1. تؤثر قاعدة توفر مقومات أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة على الافصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية في القطاع المصرفي، حيث ان المصرف يتبع إطار حوكمة واضح يتماشى مع المعايير الدولية، ويتمتع مجلس الإدارة بالاستقلالية، مع تحديد واضح لمسؤولياته وصلاحياته، كما تُعقد اجتماعاته بانتظام، وتعمل لجان متخصصة بفعالية ضمن هيكل الحوكمة ويُقيّم أداؤه دوريًا لتعزيز الفعالية، كما تُطبّق سياسات واضحة لإدارة تعارض المصالح.
2. تؤثر قاعدة توفر مقومات تدعم أصحاب المصالح على تعزيز وزيادة درجة الافصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية في القطاع المصرفي، حيث ان المصرف يحرص على الشفافية وسهولة وصول أصحاب المصالح للمعلومات المالية، من خلال تقديم تقارير مفصلة في الوقت المناسب، وعقد اجتماعات دورية لمناقشة الأداء المالي، كما يوفر آليات فعّالة لتلقي ملاحظاتهم، ويأخذها بعين الاعتبار عند إعداد التقارير، مما يعزز ثقتهم ويسهم في مشاركتهم بقرارات الإفصاح المالي.
3. تؤثر قاعدة توفر مقومات الإفصاح والشفافية على زيادة درجة الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية في القطاع المصرفي حيث ان إدارة المصرف تلتزم بالإفصاح الشامل والشفاف عن المعلومات المالية الجوهرية في الوقت المناسب بما في ذلك المخاطر المالية والمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة، والسياسات المحاسبية، وتُنشر التقارير المالية بشكل دوري على الموقع الإلكتروني، وتُصاغ بلغة واضحة، مع الإفصاح عن الأحداث اللاحقة ذات الأثر المالي لتلبية احتياجات أصحاب المصلحة.

التوصيات: *The recommendation*

من خلال النتائج التي توصلت إليها الدراسة توصي الباحث بما يلي:

1. يجب الاستمرار على تبنّي إطار حوكمة يتماشى مع المعايير الدولية وتعزيز استقلالية مجلس الإدارة وتحديث الصلاحيات والمسؤوليات بشكل دوري وتطوير سياسات إدارة تعارض المصالح لضمان الشفافية والمساءلة.
2. يجب تعزيز قنوات التواصل المستمر مع أصحاب المصالح وتمكينهم من الوصول السريع للمعلومات المالية وتطوير آليات استلام ومعالجة ملاحظات وشكاوى أصحاب المصالح وضمان أخذها في الاعتبار ضمن عملية إعداد التقارير المالية.

3. يجب توفير برامج تدريبية دورية لموظفي الحوكمة والإفصاح المالي لتعزيز الكفاءة وجودة التقارير، وتدريب أعضاء مجلس الإدارة واللجان المتخصصة على أفضل ممارسات الحوكمة والإفصاح.

قائمة المراجع : *The references*

أولا: القانون التجاري الليبي

ثانيا: الكتب:

1. أحمد رجب عبد الملك ، 2004 ،*إطار مقترح للتقارير المالية المنشورة في ظل تحقيق الشفافية للبحوث والدرسات التجارية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية*، كلية التجارة، جامعة حلوان، العدد 10 ، ص180 .
2. أسامة قرواني، 2015، *أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة المعلومات المالية والافصاح المحاسبي*، رسالة *ماجستير*، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح الجزائر ، ص90.
3. اسلام ناجح العراقدة، 2022 ،*الحوكمة وأثرها على الإفصاح المحاسبي في البنوك الأردنية*، *المجلة العربية للنشر العلمي*، عمان، العدد 48.
4. أمال عياري، خوالد أبو بكر، 2012، *تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات المصرفية ، ورقة علمية ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر*، بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
5. أمجاد فاروق فلمبان، 2023 ، *دور تطبيق قواعد الحوكمة على مصداقية التقارير المالية*، *المجلة الاكاديمية للأبحاث والنشر العلمي*، العدد 52.
6. الاء واصل الحربي، 2021، *أثر حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية*، *مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية*، عمان، المجلد 29، العدد 3.
7. التقرير الصادر عن الجنة بازل في عام 2006 عن *تعزيز نظام الحوكمة في المصارف*.
8. إيهاب مكي محمد عبد الله، بوبكر محمد حمد فقير، 2020 ، *دور حوكمة الشركات في جودة الإفصاح المحاسبي للتقارير المالية في المصارف السودانية*، *المجلة الالكترونية الشاملة*، العدد 24، ص.

9. بشير فرج سالم زايد ،2025 ، *دور إدارة المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة، المجلة العلوم الشاملة، المعهد لعالي للعلوم والتقنية*، رقدالين، ليبيا، المجلد التاسع، العدد الخامس وثلاثون.
10. بشير فرج سالم زايد، 2019 ، *حوكمة الشركات كأداة للحد من الفساد المالي والإداري، ورقة علمية ضمن المؤتمر العلمي الدولي الثاني*، كلية الاقتصاد والتجارة، جامعة المرقب، ص519
11. تسنيم فايز غنيمات، 2020، *أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، المجلة الالكترونية الشاملة متعددة المعرفة*، العدد 40.
12. حبار عبدالرزاق ، دون سنة، *الالتزام بمتطلبات لجنة بازل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي العربي- حالة دول شمال إفريقيا، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، جامعة الشلف*، العدد 7.
13. حكيم جروة، عبلة مخرمش، 2013، *الحوكمة في المؤسسات المصرفية – محدداتها-معاييرها وتطبيقها وتطبيقها، ورقة علمية ضمن المؤتمر العلمي الدولي حول آليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة*، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة – الجزائر.
14. حنان حلوة رضوان، 2001، *تطور الفكر المحاسبي، مدخل نظرية المحاسبة*، الدار الجامعية، الإسكندرية.
15. حنان راشد البلوي، 2025، *أثر قواعد الحوكمة المؤسسية على الإفصاح وجودة التقارير المالية بالشركات المدرجة بالسوق المالي السعودي، مجلة العلوم الاقتصادية والتجارية الإدارية القانونية*، مجلد 9، عدد1.
16. دليل الحوكمة الصادر عن مصرف الليبي الخارجي لسنة 2013.
17. دليل الحوكمة الصادر عن مصرف ليبيا المركزي لسنة 2010.
18. زياد عبد الحليم الذيبة وآخرون، 2011 ، *نظم المعلومات في الرقابة والتدقيق*، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، ص196.
19. سهام موسى، فرح خالدي ، 2012، *أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، ورقة علمية ضمن فعاليات الملتقى العلمي الدولي حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري*، جامعة حمد خيضر، بسكرة، ص6.

20.طلال محمود على الحجاوي، محمد آل فتح الله، 2016، *الشفافية في الافصاح عن المعلومة المحاسبية*، دار الايام للنشر والتوزيع، عمان.
21.عبد الرحمان بن عيسى ، 2009، ***دور حوكمة الشركات في رفع كفاءة الأسواق المالية*** ، *رسالة الماجيستير* في علوم التسيير، جامعة المدية، ص44-45.
22.عبد الله هود العيدروس، واخرون، 2022، *اثر حوكمة الشركات على مستوى الافصاح في القوائم المالية على شركات الاسمنت بالمملكة العربية السعودية*، *مجلة جامعة اسوان للعلوم الإنسانية*، المجلد 2، العدد 2.
23.عدنان بن حيدر بن درويش، 2007 ، *حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة*، إتحاد المصارف العربية، بيروت، ص36-37.
24.عزة حلمي محمود شلبي، 2010 ، *مدخل مقترح للقياس الكمي لآليات الحوكمة في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في بيئة الأعمال المصرية ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة*، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد الثالث، العدد الأول.
25.علي إقبال توفيق المشهداني، 2012 ، *تدقيق التحكم المؤسسي في ظل معايير التدقيق المتعارف عليها" إطار مقترح"، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية*، العدد 02، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم الإدارية، جامعة جرش، الأردن،223
26.ليلى بن ذهيب، 2018، *تعزيز حوكمة البنوك في إطار اتفاقيات بازل، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، البليدة*، العدد 13.
27.محمد الطيب علي عبد الرحمن ، 2021، *قياس أثر الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية من خلال الية حوكمة المصارف التجارية السودانية، مجلة المالية وحوكمة الشركات*، المجلد 5، العدد 2.
28.محمد حلمي الجيلبني، 2015، *الحوكمة في الشركات*، دار الاعصار العلمي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
29.محمد سفير، 2011، *حوكمة الشركات سبيل الإعادة الثقة في الإفصاح المحاسبي، مجلة معارف، جامعة البويرة*، العدد 11.
30.محمد مصطفى سليمان،2006 ، *حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري* دراسة مقارنة ، الدار الجامعية، الإسكندرية ،ص42.
31.محمد مصطفى سليمان، 2008، *حوكمة الشركات ودور أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين*، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية.

32.مركز المشروعات الدولية الخاصة CIPE ، 2004 ، *مبادئ منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية بشأن حوكمة الشركات* ،ص 15 ، متوفر على الموقع الإلكتروني .، : http://www.cipe-arabia.org/files/pdf

33.نعيمة عبدي ، *أثر هيكل الملكية في تحقيق مبادئ حوكمة المؤسسات، مجلة الواحات للبحوث والدراسات*، العدد 02 ، جامعة الأغواط، ص89

34.وارد عطا الله خليل، 2005 ، *الدور المتوقع للمدقق الداخلي عند تقديم خدمات التأكيد في البنوك التجارية الاردنية في ظل الحاكمة المؤسسية، ورقة علمية ضمن المؤتمر العربي الاول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات*، القاهرة، مركز المشروعات الدولية الخاصة، ص15